

## بعض متطلبات عمليات إدارة المعرفة

### دراسة تطبيقية في محكمة الجنايات في محكمة استئناف نينوى (الاتحادية)

(برنامج مقترح)\*

د. سرمد غانم صالح<sup>(١)</sup>

د. علي عبد الستار الحافظ<sup>(٢)</sup>

#### الملخص

حظيت إدارة المعرفة وعملياتها في المنظمات المعاصرة بأهمية كبرى ، نظراً لما لها من دور بارز وفاعل وكبير في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمة ، إذ إن المعرفة في المنظمة تعدّ مورداً ذا أهمية لا يمكن إغفاله ، ومنظمات اليوم مبنية على المعرفة والتعلم ، ولأجل جعل هذه المعرفة متاحة ومتوافرة فإن الأمر يتطلب وجود إدارة تعنى بهذه المعرفة وتديرها بشكلها الصحيح لتحقيق أهداف المنظمة. إن القضاء هو ميزان العدل ، وبالنظر لهذه الأهمية ، تبرز الحاجة إلى ضرورة بناء وتصميم برنامج لإدارة المعرفة المحوسبة في قطاع القضاء ، يكون مبنياً على أسس علمية وموضوعية دقيقة ، تعتمد الأسلوب نفسه المتبع في سير الدعاوى ولكن مبنية على أساس محوسب ، وذلك للكشف عن الدور الذي يؤديه البرنامج المصمم في سير أعمال المحكمة وما له من دور مهم في تسهيل الإجراءات والعمليات المتخذة في أية قضية وتبسيطها وتدقيقها وإتمامها في الموعد المحدد لها .

#### Abstract

Knowledge management and its processes in modern organization have been given a great importance due to the vital role in achieving competitive advantages to the organization itself. So, the knowledge in the organization is considered one of the most undeniable source. The modern organizations of today are built on knowledge and education. In order to make this sort of

(\*) بحث مستل من أطروحة الدكتوراه الموسومة " بعض متطلبات عمليات إدارة المعرفة - دراسة

تطبيقية في محكمتي الجنايات والجنح في رئاسة محكمة نينوى الاتحادية (برنامج مقترح) "

(١) أستاذ مساعد، قسم إدارة الأعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

(٢) مدرس، قسم الإدارة الصناعية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

knowledge available to every one, the matter requires the existence of management concerning the administration of this knowledge correctly for the sake of achieving the targets of that organization. Judgment is the balance of fair. Owing to its importance the need for building and designing a program to the computerized knowledge administration in judgment sector. This framework has to be built on scientific and objective bases or principles accurately, that may depend on the same style in petitions, but designed on computerized ones. This can be done in order to uncover the role played by designed program in court duties, which facilitates the procedures, and processes taken in any case, and simplify and check them to fulfill the requirements in time.

### مشكلة البحث

اكتسب موضوع إدارة المعرفة (KM) Knowledge Management خلال العقدين الماضيين أهمية متزايدة ، إذ إن التطور المستمر في بحوث ودراسات إدارة المعرفة اقترن بحصول الكثير من المنظمات على فوائد واسعة ، ومن هذه المنظمات منظمات القطاع العام بشكل عام والمحاكم بأنواعها المختلفة بشكل خاص لما تحققه من مزايا تنافسية بسبب خفض النفقات المترتبة على إنجازات الخبرات المعرفية المتطورة ونقلها واستخدامها من قبل إدارات هذه المنظمات وأقسامها التي تحققت لها العديد من المزايا كالسرعة في إنجاز المعاملات والدقة فضلا عن السرية.

ونلاحظ أنّ مشكلة البحث في الجانب الميداني تتمثل بضعف الاهتمام بتطبيق مفهوم إدارة المعرفة المحوسبة، في قطاع القضاء المتمثل بالمحاكم وهذا مما حدا بالباحثين إلى المحاولة لتوجيه الأنظار نحو هذا المفهوم ، وعليه فإن مشكلة الدراسة يمكن ملاحظتها من خلال التساؤلات الآتية :

- هل هنالك تصور واضح لمفهوم إدارة المعرفة وأهميتها لدى العاملين في قطاع القضاء ؟
- ما المتطلبات اللازمة لبناء إدارة معرفة مبنية على أساس محوسب في مجتمعاتنا وبالتحديد في قطاع القضاء ؟
- هل هنالك إمكانية لتنفيذ إدارة فعّالة للمعرفة في دور القضاء ؟
- ما هو مستقبل إدارة المعرفة وآفاق تطبيق هذا المفهوم ؟

## أهمية البحث

- تعدّ الدراسة الحالية محاولة لبناء برنامج محوسب مقترح لإدارة المعرفة في محكمة الجنايات / رئاسة محكمة استئناف نينوى الاتحادية. إن نجاح التطبيق في قطاع القضاء (مع عدم إغفال الخصوصية لكل منظمة على وفق طبيعتها تخصصها وأعمالها وعملياتها) له دور كبير في إمكانية تجربة هذا البرنامج في قطاعات أخرى، ويمكن تلخيص أهمية البحث من خلال:
١. يمكن تجسيد الأهمية أكاديمياً من خلال تناولها لموضوع يسعى إلى استشراف المستقبل في مجال إدارة المعرفة، وهذا الأمر لا حياء عنه، وذلك ضمن إطار تكاملي للاستفادة من التراكم المعرفي والنظري لإثراء المكتبات العراقية والعربية والإسهام في وضع الأسس لبناء برنامج محوسب وبشكل أوسع وأكبر يتناول العملية القضائية ويساعد القضاة وكل من له علاقة بالعملية القضائية من التعامل مع القضايا المختلفة.
  ٢. تعكس الأهمية الميدانية للبحث توضيح مدى الفائدة من اعتماد برنامج محوسب لإدارة المعرفة في قطاع القضاء، والنهوض بهذا القطاع الحساس البالغ الأهمية.
  ٣. تتضح أهمية البحث من خلال تقديمه إطاراً يربط إدارة المعرفة مع برامجيات الحاسوب وذلك لأجل تسهيل عمل القضاة، وهو إطار يربط بين إدارة وتنظيم أعمال المحكمة والمعاونة في صنع القرارات واتخاذها بشكل ناجح.
  ٤. تقدم تقنية يمكن الاعتماد عليها والاستفادة منها في قطاع القضاء وذلك من خلال تنظيم العمل القضائي في المحكمة وإدارته وتسهيل تعامل المحكمة مع الأطراف الخارجية.

## أهداف البحث

- في ضوء مشكلة الدراسة وأهميتها، يتمثل الهدف الرئيس للبحث ، بمدى الاستفادة من التطورات الحاصلة في مجال إدارة المعرفة وحوسبتها وتوظيفها في قطاع العدل، ومن هنا فإن هذا الهدف سوف يتضمن محاولة للتوصل إلى تحديد المتطلبات الواجب توافرها لإقامة إدارة معرفة محوسبة. وبناءً على الهدف الرئيس يمكن الإشارة إلى عدد من الأهداف التي ترمي الدراسة إلى تحقيقها، وكما يأتي:
١. التعرف على أحد المفاهيم الإدارية الحديثة (إدارة المعرفة المحوسبة) وتوضيح أساسياته ومتطلباته.

٢. توضيح المتطلبات والمستلزمات الضرورية لبناء إدارة معرفة محوسبة وتشخيص نقاط الضعف التي تحول دون نجاح هذه المحاولة.
٣. معرفة الواقع الحالي الي يشهده قطاع العدل في مجال إدارة المعرفة.
٤. دراسة المتطلبات المتاحة في قطاع العدل لتطبيق هذا المفهوم.
٥. محاولة بناء أسلوب لإدارة المعرفة في هذا المجال.
٦. وضع الأسس والقواعد المناسبة لنجاح هذا المفهوم وتطبيقه.

### فرضيات البحث

إن طبيعة هذا الموضوع وبخاصة الجانب المتعلق ببناء نظام مقترح وتطبيقه يضع إمكانية وضع فرضية أو فرضيات صحيحة غير عملية وغير دقيقة ، فبناء النظام وتطبيقه بالنتيجة لا يحتاج إلى أية فرضيات ، في حين يمكن طرح عدد من الفرضيات ومحاولة اختبارها وإثباتها مما له علاقة بهذا الموضوع وبخاصة بالجانب المتعلق بما يوجد في بيئات حالية في المنظمة ومدى ملاءمتها للبرنامج ، فضلاً عن عدد من الافتراضات في نجاح تطبيق هذا النظام ، وتأسيساً سوف تطرح الفكرة الأساسية كبديل عن الفرضية الخاصة ببناء نظام وهي:

١. يمكن بناء نظام إدارة معرفة محوسبة في قطاع القضاء في العراق والتي سنبينها في النظام المقترح .
٢. تتوافر المستلزمات اللازمة لبناء إدارة المعرفة المحوسبة وتنفيذها في محكمة الجنايات في رئاسة محكمة استئناف نينوى الاتحادية .
٣. لدى قطاع القضاء القدرة والرغبة في التحول نحو استخدام إدارة المعرفة المحوسبة .

### منهج البحث

تعتمد البحوث العلمية المعدة من قبل الباحثين على منهج واحد أو أكثر من المناهج العلمية الشائعة الاستخدام كالمنهج التجريبي والمنهج الوصفي والمنهج المقارن، ومنهج دراسة الحالة وغيرها من المناهج الأخرى .

لقد تمّ الاعتماد في إعداد الجانب النظري من هذا البحث على المنهج الوصفي من خلال وصف متطلبات عمليات إدارة المعرفة المحوسبة وتشخيصها ، ولقد تمّ الاعتماد في الجانب العلمي على المنهج التطبيقي من خلال تطبيق البرنامج المقترح على قضايا واقعية تمّ الحصول عليها من محكمة الجنايات في رئاسة محكمة استئناف نينوى الاتحادية ، ويعدّ المنهج التطبيقي من المناهج ممكنة الاستخدام وذلك لطبيعة هذا البحث وطريقة التعامل مع متغيراته بالشكل الذي يوفر الفرصة الأفضل لتوظيف هذه المناهج وتجسيدها في خدمة الدراسة . إذ إن المنهج التطبيقي يوفر الفرصة لمعرفة إيجابيات أي تطبيق أو سلبياته ، وأسباب الفشل وكيفية تلافيها وأسباب النجاح وإمكانية تعزيزها ، كما يوفر فرصة لمتابعة كل المتغيرات وكيفية تفاعلها فيما بينها لأجل الوصول إلى نتيجة تمثل جوهر الدراسة.

#### حدود البحث

يمكن توضيح حدود البحث على النحو الآتي:

١. الحدود البشرية: وهم كل العاملين في رئاسة محكمة استئناف نينوى الاتحادية من شاغلي الوظائف الآتية (رئيس الاستئناف – نائب الرئيس – قضاة ومحامون).
٢. الحدود المكانية: محكمة الجنايات في رئاسة محكمة استئناف نينوى الاتحادية.

#### الإطار النظري

أصبحت إدارة المعرفة خلال العقود الأخيرة من الموضوعات ذات الأهمية العالية والأساسية في الإدارة على مستوى أغلب دول العالم ، وقد أسهم في ذلك ما أفرزته العولمة من فرص ، وما ينتج عن التطور الكبير في مجالات الاتصالات والشبكات . ولقد أضحت عبارة أو مصطلح إدارة المعرفة مداخل غير محدودة تطورت في السنوات الأخيرة ، والتي تصل في التطبيق المجرّد لأنظمة البريد الإلكتروني (E-mail) ، وصولاً إلى الإدارة الشمولية المعقدة والمتطورة .

فقد وفرت إدارة المعرفة كثيراً من الفرص للمنظمات في المجتمعات المتقدمة لتحقيق تقدم تنافسي من خلال ابتكار التكنولوجيا ووسائل الإنتاج ، وأساليب العمل الجديدة التي أسهمت في تخفيض التكاليف ومن ثمّ زيادة الأرباح ، وكل ذلك أدى إلى خلق ما يسمى بصناعة المعرفة Knowledge Industry ، وإلى ظهور مصطلحات مهمة مثل اقتصاد

المعرفة ، ومجتمعات المعرفة ، والتي أصبحت موضوع الساعة لقطاع الأعمال في الدول المتقدمة .

### مفهوم المعرفة

قبل الدخول في مفهوم إدارة المعرفة لا بد من إعطاء مفهوم واضح ودقيق للمعرفة نفسها ، إذ إن الفروقات في تحديد مفهوم المعرفة قد شجع العلماء والباحثين في مجال علم النفس الإداري وعلم الاجتماع والسلوك التنظيمي وعلم الإدارة على زيادة الاهتمام بالدراسات المعرفية ضمن التوجهات الإدارية لأن مصطلح المعرفة يشير إلى أنه مزيج من الخبرة والإدراك والمهارة والقيم والمعلومات، فضلاً عن قدرات الحدس والتحليل والتذكر والتفكير. وتكمن أهمية المعرفة في أنها تدل على إحاطة الإنسان بما يدور حوله من الأشياء والإلمام بكيفية إدراك الظواهر ومعالجتها لأن العمليات العقلية تؤدي دوراً رئيساً في السلوك الإنساني، وإن العقل البشري هو الذي ينشط الإنسان على أن يجري مقارنات ويتخذ قرارات ناجحة ومناسبة لاستكشاف أساليب جديدة في حل المشكلات (الشمري والدوري ، ٢٠٠٤ ، ٩-١٠).

ويرى (Stewart, 1997, 261) أن مفهوم المعرفة هو رأس المال الفكري ، والذي يمثل المعرفة التي يمكن استخدامها وتوظيفها لصالح المنظمة . في حين يشير (Malhotra, 1998, 2) إلى أن المعرفة الكامنة في عقول البشر هي موجودات معرفية.

واستناداً إلى ما تقدم ، يمكن إعطاء تعريف إجرائي للمعرفة على أنها عبارة عن رأس المال الفكري والقيمة المضافة التي تتحقق عند استثمارها الفعلي ، وهي موجود تتعامل معه المنظمة في سعيها لإنتاج السلع والخدمات من خلال قدراتها التقنية التي تتمكن المنظمة من خلالها من التعامل مع المعلومات وتوظيفها بالشكل الذي يجعل منها قوة تواجه بها المنظمة التحديات الخارجية وتحقق تميزها واقتدارها ، وقد تكون بشكل ظاهر يمكن التعامل معه مباشرة ، أو بشكل ضمني غير ظاهر مضمونه الخبرات والاستدلال والحكمة.

### أنواع المعرفة

إن للمعرفة أنواعاً متعددة تختلف تبعاً لاختلاف مصادرها وآلية المشاركة فيها وتبادلها، والغاية من تطبيقها وأهدافها ، فضلاً عن اختلاف وجهات نظر الباحثين الذين درسوها (الكبيسي ، ٢٠٠٢ ، ٥٣-٥٤) ، إذ تضم المعرفة نوعين أساسيين هما :

## ١. المعرفة الظاهرة

ويقصد بها من وجهة نظر (Allen, 2003) المعرفة التي يمكن تقاسمها مع الآخرين، وتتعلق هذه المعرفة بالبيانات والمعلومات الظاهرية التي يمكن الحصول عليها وتخزينها في ملفات المنظمة وسجلاتها ، وكذلك الموجودة والمخزنة في سجلات المنظمة ، والتي تتعلق ببيانات المنظمة وإجراءاتها وموازناتها ومستنداتها ومعايير التقويم والتشغيل والاتصال ومختلف العمليات الوظيفية وغيرها (أبو فارة ، ٢٠٠٤ ، ٧) .

## ٢. المعرفة الضمنية

وهي المعرفة المستندة إلى الممارسة الشخصية وإلى القواعد والحدس والأحكام ، وهي تشمل الخبرة التخصصية الاحترافية ، والمعرفة الشخصية ، والبصيرة ، والممارسة الشخصية ، لذلك فالمعرفة الضمنية ترتبط بالمعرفة عن كيفية حصول الشيء، أي بالمهارة، أما المعرفة الظاهرة فهي تتعلق بالمعرفة عن الشيء (Daft, 2000, 259).

ويشير الباحثان وبخلاف ما يشير إليه أغلب الباحثين حول وجود صنفين أساسيين للمعرفة وهما المعرفة الضمنية والمعرفة الظاهرة إلى وجود نوع ثالث من المعرفة وهي المعرفة الدفينة أو المظمورة ، وهي التي تكون لدى الإنسان ولا يعرف بوجودها ، وعادةً ما تكون غير منضبطة وغير منظمة وتحتاج إلى تطوير وصقل لكي تكون ذات أساس وقواعد صحيحة .

## عمليات إدارة المعرفة

تناولت أغلب المداخل والمفاهيم المعرفة على أنها عملية ، وقد أشار أغلب الباحثين في حقل إدارة المعرفة إلى ذلك ، فالمعرفة المشتقة من المعلومات ومن مصادرها الداخلية والخارجية لا تعني شيئاً من دون تلك العمليات التي تغنيها ، وتمكن من الوصول إليها والمشاركة فيها و تخزينها وتوزيعها والمحافظة عليها واسترجاعها بقصد التطبيق وإعادة الاستخدام (المعاضيدي ، ٢٠٠٥ ، ٥٥) .

ويشير (السياني ، ٢٠٠١ ، ٦) إلى أن إدارة المعرفة لا تمثل هدفاً بحد ذاتها أو مهمة لإدارة المعرفة ، بل هي إدارتها بشكل سليم ، وبما يخدم الأهداف ، لذا يستوجب على إدارة المعرفة القيام بعمليات عديدة تتكامل فيما بينها ، ويمكن تقسيمها إلى جزأين رئيسيين : الجزء الأول يسمى بالعمليات الأساسية Central Processes وهي تلك العمليات التي

تتعامل مع مردود المعرفة بشكلٍ عمليّاتي تنفيذي Operational Activities ، أما الجزء الثاني فهو يتمثل بالعمليات التحكمية Control Processes والتي تعمل على ربط موضوع المعرفة بالاستراتيجية المعرفية لإدارة المعرفة وتمثل بذلك العمليات الرقابية على المعرفة .

أما (Marquardt, 2002, 26) فقد قدّم مدخلاً شمولياً نظامياً لعمليات إدارة المعرفة في المنظمة ، ويشمل النموذج المقترح الخطوات الست لعملية نقل المعرفة إلى المستخدم من خلال الخطوات الآتية : ١. الاقتناء ، ٢. التوليد ، ٣. الخزن ، ٤. استخراج المعلومات وتحليلها ، ٥. النقل والنشر ، التطبيق والمصادقة .

ويشير (Marquardt) إلى أن هذه العمليات غير مستقلة عن بعضها البعض ، فالمعلومات يجب أن توزع من خلال قنوات متعددة وكل قناة من هذه القنوات لها أطر زمنية مختلفة يجب أن تخضع إدارة المعرفة وبشكلٍ مستمر لعمليات مراجعة وتقع إدارة المعرفة في قلب بناء المنظمة المتعلمة التي تقود إلى المعرفة خلال كل مرحلة من هذه المراحل الست .

#### إدارة المعرفة

إن اتجاه العمل المعروف بإدارة المعرفة ظهر خلال العقود الأخيرة نتيجة لتفاعل العديد من القوى الاجتماعية والحضارية والثقافية ، إذ إن جذور هذا الموضوع تعود إلى آلاف السنين في كل من الغرب والشرق ، بينما المهتمون بالمعلوماتية مقتنعون جداً بأن عولمة الأعمال لها دورٌ مهمٌ فيما آلت إليه إدارة المعرفة ، فضلاً عن كونها حقلاً سيبقي قيد التطوير لمدة طويلة .

إن أي منظور تاريخي لإدارة المعرفة اليوم يشير إلى أن هذا المفهوم هو مسعى قديم، إذ إن المعرفة تشمل كل من التعرف وأسباب المعرفة.

وقد وجهت معظم الجهود للحصول على فهم نظري وملخص للمعرفة ، أو حول ماذا تتمحور هذه المعرفة ، أو الحاجات العملية لهذه المعرفة ، وخصوصاً الحاجات للخبرة ، والفهم العمليّاتي ، وقد اكتسبت إدارة المعرفة أهمية منذ البدايات الأولى لحروب البقاء ، إذ إن الإنسان الأول كانت إدارة المعرفة لديه عملية ضمنية وغير منظمة ، واستمرت على هذا الحال (Wiig, 199, 2) .

إن مفهوم إدارة المعرفة لم يظهر إلاّ مع انبثاق اقتصاد المعرفة ، وتعاظمت القيمة التي تقوم المعرفة بإنتاجها في أنشطة إنتاج القيمة ، بل أن المعرفة نفسها أصبحت مورداً



إنتاجياً واضحاً ومن أهم الأصول الثمينة في المنظمة ، لذلك تستخدم المنظمات الحديثة إدارة المعرفة لتمكين هذه المنظمات من استثمار كل أشكال المعرفة وأنماطها بما في ذلك المعرفة الصريحة المكتوبة والضمنية غير المرمزة ، ومن ثم فإن إدارة المعرفة تهتم بأنشطة تعظيم المعرفة وتوفير المعرفة المتاحة في أي مكان وفي أي وقت داخل المنظمة (Rajiv & Ima , 2003, 227) .

وتعرّف (Wikapedra) إدارة المعرفة على أنها مصطلح يرتبط بالعمليات أو المراحل من أجل إيجاد ، ونشر ، واختبار ، واستخدام المعرفة لأغراض مفيدة (Wikapedra, 2003, 3)

لقد عرّف (Malhotra) إدارة المعرفة بأنها تجسيد العمليات التنظيمية التي تبحث في تداؤبية مزج قابلية تقنيات المعلومات مع معالجة البيانات والمعلومات وقابلية الإبداع والابتكار للأشخاص (Malhotra, 1998, 1).

فيما تعرّف المدرسة العليا لإدارة الأعمال في جامعة تكساس إدارة المعرفة على أنها العمليات النظامية لإيجاد المعلومات ، واستحصالها وتنظيمها ، وتنسيقها ، وعرضها ، بطريقة تحسّن قدرات الفرد العامل في المنظمة في مجال عمله ، وتساعد المنظمة في الحصول على الفهم الصحيح والعميق من خلال خبراتها الذاتية ، وتساعد بعض أنشطة إدارة المعرفة في تركيز اهتمام المنظمة على استحصال المعرفة وتخزينها واستخدامها في حل المشكلات ، والتعليم الديناميكي والتخطيط الاستراتيجي وصناعة القرارات وتعمل على حماية الموارد الذهنية من الاندثار ، وتضيف إلى ذلك ذكاء المنظمة ، وتتيح مرونة أكبر (Eadute School of Business, 998) .

ومن خلال ما تقدم ، فإن إدارة المعرفة تشير إلى أنها العملية التنظيمية لإيجاد المعلومات واختيارها وتنظيمها واستخلاصها وتقديمها وإظهارها بطريقة تحسّن فهم العاملين وإدراكهم في مجال اهتمام معين وذلك عن طريق تجربة المنظمة الخاصة بها .

وعلى الرغم من وجود بعض الاختلافات في آراء الباحثين فيما يخص ماهية عمليات إدارة المعرفة وممّ تتكون ، إلا أن الاتفاق يتضح في العمليات الآتية :

١. التحصيل والتوليد ، ٢. التحليل والاستخراج ، ٣. المصادقة ، ٤. الخزن ، ٥. الاسترجاع والتحديث ، ٦. النقل والنشر .

### بعض متطلبات عمليات إدارة المعرفة

برز حقل إدارة المعرفة حديثاً لكي يمثل تحولاً جوهرياً وجذرياً في طبيعة أعمال منظمات الأعمال في سعيها لكي تكون منظمات متعلمة ، تعمل على تكوين أو توليد المعرفة وتبادلها وتوفيرها في الوقت والمكان المناسبين عن طريق زيادة استخدام تقانة المعلومات وربط الأفراد مع بعضهم البعض في شبكات إلكترونية تساعد على تبادل الأفكار والمعلومات والخبرات بشكل أسرع وأسهل من ذي قبل .

إن رأس المال الفكري أصبح يمثل اليوم قضية أساسية للمديرين، ويشير (Alan Burton-Jones) مبتكر رأسمالية المعرفة، إلى أن الثروة والقوة سوف يستمدان بشكل أساس من الموجودات الفكرية غير الملموسة.

لقد ظهر مفهوم منظمة إدارة المعرفة في التسعينات، وهي المدة نفسها تقريباً التي ظهر فيها مفهوم المنظمات المتعلمة، إذ إن هناك من يطلق على منظمة إدارة المعرفة اسم المنظمة المستندة على المعرفة، أو المنظمات الموجهة للمعرفة أو المنظمات المتعلمة.

إذ إن المنظمات المتعلمة، هي منظمات لها مهارات ناجمة عن توليد المعرفة واكتسابها ونقلها والقدرة على تحويل سلوكيات الأفراد التي تعكس المعارف والرؤى الجديدة التي اكتسبتها.

إن هذا التوجه نحو المعرفة رافقه تزايد في أهمية الإدارة الإلكترونية ، إذ إن أهمية الإدارة الإلكترونية تأتي من واقع عناصر التقانة العالمية واستخدام وسائلها ، وتزايد الاتساع بالاعتماد على هذه التقانة ، وتقانة المعلومات والاتصالات بوصفها أداة رئيسة ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن التشبيك الفائق والشبكة الداخلية والخارجية توفر إمكانات عظيمة لأنشطة وممارسات إدارة المعرفة كما هو الحال في إنشاء المعرفة والعلاقة الافتراضية بين الموردين والزبائن ، أو تقاسم المعرفة (الاتصالات الرقمية و فرق العمل الافتراضية) ، وفيما يأتي توضيح لبعض متطلبات إدارة المعرفة :

#### أولاً. رأس المال الفكري

إن موضوع رأس المال الفكري (Intellectual Capital (IC يعدّ من الموضوعات الحديثة جداً في الأدب الإداري ، وهذا ما أكدته المصادر والمراجع التي تناولت هذا الموضوع بشكل مباشر ، إذ يشير (Ralph Stayer) مدير شركة (Johnson Ville) للأطعمة والذي

يعدّ أول من أطلق عبارة رأس المال الفكري في العام ١٩٩٠ الذي يشير بمقولته إلى أنه "في السابق كانت المصادر الطبيعية أهم مكونات الثروة القومية وأهم الموجودات للشركات، وبعد ذلك أصبح رأس المال متمثلاً بالنقد والموجودات الثابتة هي أهم مكونات الشركات والمجتمع، أما الآن فقد حلّ محل الموارد الطبيعية والنقد والموجودات الثابتة، رأس المال الفكري الذي يعدّ أهم مكونات الثروة القومية وأعلى موجودات المنظمة (المفرجي، ٢٠٠٣، ١٣).

إن رأس المال الفكري يمثل بحق رأس المال الحقيقي للمنظمات ، وقد اتسع نطاق هذا المفهوم ليشمل الإمكانات المادية والمالية والمعنوية والثقافية والذهنية المتاحة للمنظمة ، ولا يمثل رأس المال الفكري كل العاملين في المنظمة ، وإنما يطلق هذا المصطلح على قيمة المعرفة ومهارات العاملين فيما يخص تكوين ثروات المنظمة ، وعلى ضوء ذلك ، ولكي تعدّ مهارات العاملين ومعرفتهم من ضمن رأس المال الفكري ، فإنها تكون كذلك فقط إذا انطبق عليها المقياسين الآتيين (عبيد ، ٢٠٠٠ ، ٩) :

١. إنها متميزة : أي لا يوجد من يملك المهارات أو المعلومات نفسها في المنظمات المتنافسة.

٢. إنها استراتيجية : أي إن هذه المهارات والمعلومات لها قيمة يمكن أن يدفع الزبون ثمناً للحصول عليها عبر شرائهم للسلعة أو الخدمة المتميزة .

ويشير (Luthy) إلى عدم وجود تعريف مقبول عموماً متفق عليه لرأس المال الفكري ، ويلاحظ أن هناك الكثير من الباحثين في مجال رأس المال الفكري لديهم وجهات نظر مختلفة وعديدة فيما يخص رأس المال الفكري . وقد عرّف (Stewart, 1997, 67) "رزم المعرفة المفيدة" وقد أشار (Stewart) إلى أن ذلك يشمل عمليات المنظمة ، تقنياتها، براءات الاختراع، مهارات العاملين والمعلومات عن الزبائن والمجهزين ، وحملة الأسهم (Luthy, H, 3-4) .

وقد عرفت مجموعة (www.brandon-hall.com) رأس المال الفكري على أنه مجموع أو تداؤبية معرفة الشركة، والتجربة والعلاقات، والعمليات، والاكتشافات، والإبداع وحضور السوق، وتأثير المجتمع.

والقيمة السوقية تساوي القيمة الدفترية زائداً رأس المال الفكري مع القيمة الدفترية عادةً فقط قمة رأس الجبل الجليدي للثروة ، وفي الحقيقة ، وفي غالب الأحيان ، الأصول الأكبر في المنظمة هي الأقل ملموسية ، ورأس المال الفكري خلال العام (٢٠٠٠) نسبة (السوق إلى الدفاتر) The (Market to Book) Ratios للشركات الـ (٥٠٠) الأكثر ثروة ازدادت هذه النسبة فأصبحت (١:٦,٣) ، ويقترح بأنه لكل دولار من الأصول المادية على قائمة ميزانية السوق ميزت (٦,٣) دولار القيمة المالية للأصول غير الملموسة ، وفي المنظمات الناجحة علامات الملكيات الفكرية وما شابه ذلك بما يعادل ضعفين أو ثلاثة أضعاف ما موجود من أصول مادية ملموسة (Crainy More, 2002, 1) .

وعليه ، فإن التعريف الإجرائي لمفهوم رأس المال الفكري يكمن في أنه "كل المصادر غير الملموسة والتي تكون متاحة للمنظمة ، والتي تعطي فائدة نسبية والتي في المجموع تكون قادرة على إنتاج المنافع المستقبلية" .

#### ثانياً. المنظمة المتعلمة

إن المنظمات مطالبة بشكل متزايد بأن تكون أنظمة متعلمة ناجحة وذلك لتحقيق البقاء والنمو في بيئة الأعمال الحالية ، وحتى البقاء قد يكون أمراً مرتبطاً بمدى قدرة المنظمة على التعلم والتكيف والتغير ، إن التغيرات السريعة في بيئة الأعمال تحتم على المنظمات إيجاد التدريب والبرامج التطويرية التي تحسّن قدرات العاملين التكيفية ، والتقانات المطلوبة لتطوير مهارات جديدة .

لقد أوضح (Senge) (Abernathy, 1999, 40-42) بأنه " لا أحد يفهم كنه أو ماهية المنظمة المتعلمة ، وعلى الأقل أنا شخصياً ، إذ إن وصف أي شخص للمنظمة المتعلمة لا يعدو كونه تقريباً محدوداً " .

ويشير (Senge) إلى أن المنظمة المتعلمة بوصفها مكاناً يوسع فيه الناس وبشكل مستمر قدراتهم لإيجاد النتائج التي يرغبون فيها فعلاً .

إن جوهر عمل منظمة التعلم يستند إلى خمسة قواعد للتعليم ، والتي تمثل برامج مستمرة من الدراسة والتطبيق ، وهذه القواعد هي (Senge, 1994, 6-7) :

١. الإجابة الشخصية : أي تعلّم توسيع القدرات الشخصية لخلق النتائج التي نرغب فيها ونفضلها بشكل كبير ، وخلق بيئة تنظيمية تشجع كل أعضائها على تطوير أنفسهم باتجاه المرامي والأهداف التي اختاروها .
٢. النماذج العقلية : وهي على عكس التوضيح المستمر ، وتحسين الصورة الداخلية للعالم ورؤية كيفية تشكيل الأعمال والقرارات .
٣. الرؤية المشتركة : بناء إحساس بالالتزام أو التعهد في الفريق ، ويكون صورياً مشتركة للمستقبل الذي نريد خلقه ، والمبادئ وتوجيه الممارسات التي نطمح للوصول إليها .
٤. فريق التعلّم : التحول بطريقة الكلام ومهارات التفكير الجماعي ، لكي تتمكن مجموعات الناس من تطوير ذكائها وقدراتها بشكل أفضل من مجموع مواهب الأعضاء بشكل فردي.
٥. أنظمة التفكير: وهي طريقة للتفكير حول شيء معين، ولغة لفهم ووصف القوى والعلاقات الداخلية التي تشكل سلوك الأنظمة، وهذه القواعد تساعدنا على رؤية كيفية تغيير الأنظمة بفاعلية أكثر، والتصرف أكثر في التناغم مع عمليات أكبر للعالم الطبيعي والاقتصادي.

#### مفهوم التعلّم والتعلّم المنظمي

إن التعلّم عملية أساسية في الحياة لا يخلو منها أي نشاط بل هي جوهر هذا النشاط ، فبواسطته يكتسب الإنسان مجمل خبراته الفردية ، وعن طريقه ينمو ويتقدم ، وبفضله يستطيع أن يواجه أخطار البيئة، وأن يكون أنماط السلوك على اختلافها (www.alnabaa.org.1-2).

ويعدّ (Argyris & Schon, 1978, 2) من الباحثين الأوائل في مجال التعلّم المنظمي ، وعرفاه بأنه "عملية كشف وتصحيح الأخطاء" .

ومن وجهة نظر هذين الباحثين فإن المنظمات تتعلّم من خلال تمثيل الأفراد بوصفها وسيلة لها «الأفراد ، وأنشطة التعلّم» تبعاً لتسهيل أو تمنع بنظام بيئي من العوامل تدعى بأنظمة التعلّم المنظمي (www.brint.com) .

وقد وصف (Dodgson, 1993, 349-375) التعلّم المنظمي بأنه "الطريق الذي تبنيه، وتكمله، وتنظمه المنظمات ، والمعرفة المنظمة والروتينيات المحيطة بأنشطتها ،

وضمن ثقافتها، وتكيف وتطوير الفاعلية المنظمة بواسطة تحسين الاستعمال لمهارات قواها العاملة".

ويشير (Willcoxson, 2002, 1) إلى أن التعلّم المنظمي هو "العمليات أو النشاطات التي تتعلم فيها المنظمة ، بينما المنظمة المتعلمة هي شكل تنظيمي عرف بالقدرة على التعلّم ونتائج التعلم . كما تمّ تخيلها بشكل أولي من قبل (Senge) ، إذ إن المنظمة المتعلمة لها توجه إنساني قوي .

### ثالثاً. الإدارة الإلكترونية

لقد شهد العالم بأسره (بدخول الألفية الثالثة تحديداً) تسارعاً ملحوظاً في نمو المعطيات المعرفية ، والانتقائية والمعلوماتية ، وانتشار شبكة الإنترنت ومواقع الويب التجارية . وهذا التغيير ألقى بضلاله على كيفية ممارسة المهام الإدارية والتنظيمية على مختلف المستويات والقطاعات حكومية كانت أم خاصة أو مختلطة .

إن هذه التطورات الحديثة سارت جنباً إلى جنب مع تطورات أخرى على المستوى الإداري أو الفني ، فحولت مفاهيم الأداء والإدارة إلى الريادة والتفوق والتميز ، وأخذت تتبلور يوماً بعد يوم وتستمد نشاطها من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل الحكومة الإلكترونية والإدارة الإلكترونية والمنظمة الرقمية والمنظمة الافتراضية والمحاکم الإلكترونية وغيرها الكثير من المصطلحات والمفاهيم المرتبطة بالحرف (E) لتدل على طابعها الرقمي (فتحي ، ٢٠٠٤ ، ٥٩) .

تعدّ الإدارة الإلكترونية مرحلة متقدمة من مراحل تطور الفكر الإداري وتقنياته وتطبيقاته ومهاراته الفنية المهنية (شريف ، ٢٠٠٢ ، ٢٥) .

لقد عرّف (Drucker) الإدارة الإلكترونية على أنها إدارة تقليدية تستند كلياً على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمليات الإدارية والفنية كافة في اتخاذ القرار (فتحي ، ٢٠٠٤ ، ٦٠) .

في حين يشير (www.emas.ca) إلى أن مفهوم الإدارة الإلكترونية هو :

- عبارة عن تجسيم لظهور ممارسات الإدارة المتسببة من التقارب للإنترنت وتقانة المعلومات وتقانات إدارة الأعمال .
- عبارة عن تقنية تدمج (معرفة الكيف Know-how) مع العمل والتخطيط مع التنبؤ .

طريقة منظمة قياسية ومتفتحة من الإدارة تمكن المنظمات من ضم الممارسة الأفضل (Management + Best + Practice) مع المصادر التقنية ، ورفع هذه القدرات بأتمتة البيانات والمشاركة في المعلومات ، وميزات مكملة للإنترنت . ويشير (مرزة ، ٢٠٠٢ ، ٤٠) إلى أن الإدارة الإلكترونية ليست في الواقع إلا التجسيد للعمل وللاقتصاد المعلوماتي والمعرفي ، ويمكن القول أنها "الاستخدام المكثف لثلاثة عناصر متداخلة هي : (المعلوماتية ، الاتصالية ، المعرفية) والمزج بينها وبين التطوير الداخلي للإدارات العامة والخدمات بهدف تقديم أفضل الخدمات الكاملة من تلك التي تؤديها الإدارة التقليدية بالأساس" . وهذا يعني ببساطة وجود :

١. عنصر مستحدث وجديد ، ويسود مختلف المجالات بكل قوته وهو المعلوماتية .
٢. أداة تنفيذية سريعة وهي الاتصالية .
٣. هدف كبير وهو تقديم الخدمات الحكومية بأسرع ما يمكن للدولة وأفضله.

ويشير (www.qatrau.com) في تعريفه للإدارة الإلكترونية إلى أنها:

١. إدارة بلا ورق ، فهي تشمل مجموعة من الأساسيات ، إذ يوجد الورق ولكن لا تستخدمه بكثافة ، وذلك لوجود الأرشيف الإلكتروني ، والبريد الإلكتروني ، والأدلة والمفكرات الإلكترونية ، والرسائل الصوتية ، ونظم تطبيقات المتابعة الآلية .
  ٢. إدارة بلا مكان ، وتعتمد بالأساس على التلفون المحمول .
  ٣. إدارة بلا زمان ، فالعالم أصبح يعمل بالزمن الحقيقي (٢٤) ساعة في اليوم والآن تسمى (٢٤×٧) .
  ٤. إدارة بلا تنظيمات جامدة ، فقد تحدث بيتر دراكر عن المؤسسات الذكية التي تعتمد على عمال المعرفة ، فالشمال أصبح يتجه إلى صناعات المعرفة ويقذف بصناعة اللا معرفة إلى الجنوب .
- إن الإدارة الإلكترونية تتكون من بعدين رئيسيين هما : الأعمال الإلكترونية (e-Business) والإدارة العامة الإلكترونية (e-Government) ، والإدارة العامة الإلكترونية بدورها تصنف إلى فئتين هما : التجارة الإلكترونية (e-Commerce) ، والأعمال الإلكترونية غير التجارية مثل إدارة سلسلة التجهيز أو التسويق الإلكتروني .

## الحكومة الإلكترونية

يطلق مفهوم الحكومة الإلكترونية من خلال ما عرضته الأدبيات الحديثة على الإدارة ذات الصلة بتطور التقنيات الإلكترونية في الإدارة . إذ يعدّ تناول مفهوم الإدارة الإلكترونية مدخلاً مهماً لتعريفها على وفق المفاهيم المرادفة لها كالحكومة الرقمية ، والتسويق الإلكتروني والتجارة الإلكترونية ، والأعمال الإلكترونية ، والمكاتب الإلكترونية .

إذا كان البعض يستخدم عبارة الحكومة الإلكترونية للدلالة والحديث عن عملية استخدام وسائل الإعلام والاتصال وتقنياته الحديثة لتطوير أداء الإدارة ولا سيما تلك التي لديها علاقة مباشرة بالمواطنين ، فإن البعض الآخر لا يرى موجبا لاستعمال مثل هذه العبارة، ويقترح الاكتفاء باستخدام عبارة الإدارة الإلكترونية لتأدية المعنى ذاته (الطعامنة ، ٢٠٠٤ ، ٣-٤) .

إن فكرة الحكومة الإلكترونية تقوم على أربعة ركائز هي: (Arabl@wgroup, 1-2):

١. تجميع الأنشطة والخدمات المعلوماتية والتفاعلية والتبادلية كافة في موضع واحد وهو موقع الحكومة الرسمي على شبكات الإنترنت ، وفي نشاط أشبه ما يكون بفكرة مجتمعات الدوائر الحكومية .
٢. تحقق حالة اتصال دائم بالجمهور (٢٤ ساعة في اليوم ، و ٧ أيام في الأسبوع ، و ٣٦٥ يوماً في السنة) مع القدرة على تأمين الحاجات الاستعلامية والخدمية للمواطنين كافة .
٣. تحقق سرعة وفاعلية الربط والتنسيق والأداء والإنجاز بين دوائر الحكومة ذاتها ولكل واحدة منها .
٤. تحقق وفرة في الإنفاق في العناصر كافة بما فيها تحقيق عوائد أفضل من الأنشطة الحكومية .

كما يشير (Volberda & Bosch, 2002, 23) إلى أن الحكومة الإلكترونية "مفهوم حديث يشير إلى تحول أنموذج الخدمة الحكومية في إطار العلاقة التقليدية للمواطن في تفاعله مع الموظف الذي يعتمد على البنية التحتية للدائرة الحكومية ، إلى تفاعل المواطن بشكل مباشر مع الحكومة فيما يخدم الموظف كمساعد فاعل في حل المشكلات الأكثر تعقيداً بعد أن أصبح حراً من قيود المهام الروتينية المتكررة .



فيما يشير (بهاتناغار ، ٢٠٠٢ ، ١) إلى أن مفهوم الحكومة الإلكترونية هو استخدام تكنولوجيا الاتصالات مثل الإنترنت والهواتف الخليوية لتحسين سير أعمال الحكومة وتطويرها، ولتمكين أكبر عدد ممكن من المواطنين على حيازة المعلومات .

وعلى ضوء ذلك ، فإن التعريف الإجرائي للحكومة الإلكترونية هو "الاستخدام التكاملي الفاعل لجميع تقنيات المعلومات والاتصالات لتسهيل وتسريع التعاملات بدقة عالية داخل الجهات الحكومية ، حكومة - حكومة (G-G) ، وبينها وبين تلك التي تربطها بالأفراد (حكومة - فرد G-C)، وقطاعات الأعمال (حكومة - أعمال G-B)".

### متطلبات بناء الحكومة الإلكترونية

هناك متطلبات عديدة لبناء الحكومة الإلكترونية، منها تقنية ، وتنظيمية ، وإدارية، وقانونية ، وبشرية ، لكننا سنركز على أهم ثلاث متطلبات أشار إليها الكثير من الخبراء في هذا الحقل ، ويمكن تلخيصها بما يأتي (ArabL@Wgroup):

١. حل المشكلات القائمة في الواقع الحقيقي قبل الانتقال إلى البيئة الإلكترونية .
٢. حل المشكلات المتعلقة بقانونية التبادلات التجارية ، وتوفير وسائلها التقنية والتنظيمية، ذلك أن كل المبادلات التي تتعامل بالنقود يجب وضعها على الإنترنت . مثل إمكانية الدفع للفواتير والرسوم الحكومية المختلفة مباشرة عبر الإنترنت وجعل العملية بيئية ، بمعنى أنها تتردد لتشمل كل من يقوم بأداء التعاملات التجارية مع المؤسسات الحكومية .
٣. توفير البنى التحتية والاستراتيجيات المناسبة الكفيلة ببناء المجتمعات ، فبناء المجتمعات يتطلب إنشاء وسيط تفاعلي على الإنترنت يقوم بتنفيذ التواصل بين المؤسسات الحكومية، وبينها وبين المواطنين ، وبينها وبين مزوديها ، بحيث يتم توفير المعلومات بشكل مباشر عن أية حالة عملية تجارية يتم تأديتها في وقت سابق ، فضلاً عن استخدام مؤتمرات الفيديو لتسهيل الاتصال بين المواطنين والموظف الحكومي .

### المحكمة الإلكترونية

تعدّ المحاكم الإلكترونية على شكل منظمات مادية رقمية مزيجية ، وهي تجمع بين النشاط المادي والرقمي ، وتحقق التكامل بينهما من خلال توافقية الأحجار - الثغرات ، تمكّن المنظمة من أن تحتفظ بأفضل ما لديها من قدرات داخلية (النشاط المادي) والاستعانة

بأفضل ما لدى الموردين الآخرين في مجالات أو قدرات يكونون فيها هم الأفضل في هذا المجال، أو من خلال اقتران النشاط المادي للمنظمة بخدمة رقمية تقوم على الإنترنت (النشاط الرقمي) ، ومن خلال ذلك التكامل بين النشاط المادي والافتراضي ، فإن الشركات المزيجية تتجنب نقاط الضعف المتعددة في كلا النوعين السابقين من الشركات المادية والرقمية (نجم ، ٢٠٠٤ ، ١٨٦).

إن كل نظام محكمة إلكترونية يشتمل على تجهيزات أدلة التقديم الآتية  
(www.co.travis.txus) :

١. جدار العرض الرقمي ثلاثي الأبعاد .
٢. شاشة بلورية مستوية (بعرض ١٥ انج) لكل منضدة مناضد المستشارين والقضاة والمحامين .
٣. منصة مستشارين .
٤. آلة تصوير للتوثيق / مقدم رقمي .
٥. مجموعة VCR / DVD .

#### برنامج إدارة المعرفة القضائية المحوسبة المقترح

بعد الإطلاع على الواقع الميداني (محكمة الجنايات / رئاسة محكمة استئناف نينوى الاتحادية) وذلك للمدة ٢٠٠٥/٥/١٥ ولغاية ٢٠٠٦/٦/٢٣ ، ومن خلال اللقاء مع السادة القضاة ومعاونيهم ، وكذلك الكادر الإداري ، والمسؤولين عن حفظ ملفات الدعاوى تمّ التوصل إلى وجود حاجة إلى برنامج يوفر مزايا عدة منها :

١. مساعدة القضاة في تنظيم أعمالهم في مجال اتخاذ القرارات في القضايا المعروضة عليهم والمحالة إليهم .
٢. مساعدة القضاة في تسهيل عمليات تعاملهم مع القضايا المعروضة عليهم .
٣. ضمان أمن هذه الملفات أثناء انتقالها من مركز الشرطة إلى المحكمة ، ومن ثم انتقالها في المحكمة .
٤. ضمان الاحتفاظ بملفات القضايا وبشكل أكثر تنظيماً ، وأسهل استرجاعاً ، ولمدة زمنية غير محددة .

إن صياغة هذا البرنامج قد تمت بالاعتماد على المراحل التي تمر بها القضايا منذ نشوء الواقعة ، وتسجيل وإقامة الدعاوى بين المدعين والمدعى عليهم في مركز الشرطة ، وصولاً إلى قرار قاضي التحقيق بإحالة القضية إلى المحكمة المختصة على وفق المادة القانونية المحددة ، ومن ثم كل الإجراءات التي يتم اتخاذها في المحكمة وصولاً إلى تمييز القضية واكتسابها الدرجة القطعية ، ومن ثم حفظها في المخزن .

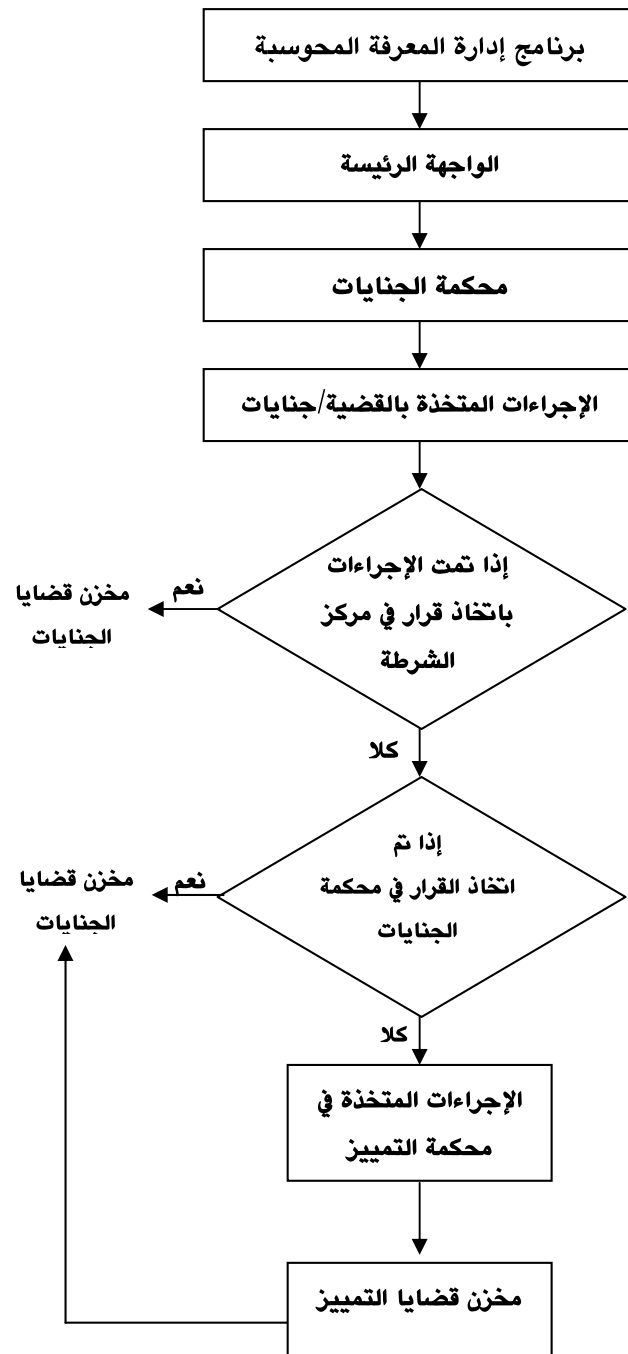
لقد تمّ تصميم البرنامج والذي تمّ إعداده بالاستفادة من برنامج Microsoft Access و Microsoft Word ، والهدف من ذلك هو التوجه نحو الاستفادة من البرمجيات الحاسوبية والشبكات العنكبوتية في تنظيم أعمال المحكمة بشكل محوسب وإدارتها .

إن هذا البرنامج يتكون من مجموعة من النماذج ، وهذه النماذج ترتبط مع بعضها البعض بما يعرف بالمايكرو ، إذ إن هذا الربط سيؤدي إلى الانتقال من نموذج إلى آخر بناءً على الأمر الذي تمّ تصميم المايكرو لاجله ، وبذلك سوف تتاح فرصة الانتقال بين النماذج والاستفادة من هذه الميزة من خلال تمكين القاضي من أن يتابع تفاصيل القضية بشكل كامل ، فضلاً عن السرعة والدقة والبساطة .

إن برنامج إدارة المعرفة المحوسبة يمكن توضيح خطواته من خلال الخوارزمية والمخطط الانسيابي الموضحين، وكما يأتي:

#### خوارزمية برنامج إدارة المعرفة المحوسبة المقترح / محكمة الجنايات

- الخطوة (١) : الواجهة الرئيسية .
- الخطوة (٢) : الإجراءات المتخذة بالقضية (جنايات) .
- الخطوة (٣) : إذا تمت الإجراءات باتخاذ القرار في مركز الشرطة ، انتقل إلى الخطوة (٤) ، وإذا لم يتم اتخاذ القرار انتقل إلى الخطوة (٥) .
- الخطوة (٤) : مخزن قضايا مركز الشرطة / جنايات .
- الخطوة (٥) : إذا تمّ اتخاذ القرار في محكمة الجنايات ، انتقل إلى الخطوة (٦) ، وإذا لم يتم اتخاذ القرار انتقل إلى الخطوة (٧) .
- الخطوة (٦) : مخزن القضايا / محكمة الجنايات .
- الخطوة (٧) : الإجراءات المتخذة في محكمة التمييز .
- الخطوة (٨) : مخزن قضايا محكمة التمييز ، ثم أرجع إلى الخطوة (٦) .



المخطط الإنسيابي لبرنامج إدارة المعرفة المحوسبة

## محكمة الجنايات

أشارت المادة (٢٩) من قانون التنظيم القضائي إلى تشكيل محكمة جنايات في مركز كل محافظة من محافظات القطر للنظر في الدعوى الجزائية المعينة لها على وفق أحكام القانون وليس هناك ما يمنع تشكيل أكثر من محكمة جنايات في المحافظة الواحدة إذا دعت الضرورة والحاجة لذلك ، على أن يتم ذلك ببيان يصدر عن وزير العدل ، ويحدد فيه اختصاصها النوعي والمكاني ومكان انعقادها وتتألف المحكمة من ثلاثة قضاة أحدهم يكون رئيس المحكمة وإذا كانت المحكمة مشكلة في مركز محكمة الاستئناف فان رئيسها يجب أن يكون رئيس محكمة الاستئناف أو أحد نوابه ، أما العضوان الآخران فإما أن يكونا من نواب رئيس محكمة الاستئناف أو أن يكون أحدهما فقط ، والثاني قاض لا يقل صنفه عن الصنف الثاني أو أن يكون العضوان من القضاة الذين لا يقل صنفهم عن الصنف الثاني .

أما إذا كانت المحكمة مشكلة في المحافظات الأخرى التي لا يوجد فيها محكمة استئناف فإنها تتألف برئاسة نائب رئيس الاستئناف في مركز المحافظة وعضوية قاضيين لا يقل صنف أحدهما عن الصنف الثاني وفي الحالتين أي سواء أكانت المحكمة مشكلة في مركز محكمة استئناف أم في مراكز المحافظات الأخرى فإن تسمية رئيس وأعضاء المحكمة الأصليين منهم والاحتياط يجب أن يتم ببيان يصدره وزير العدل بناء على اقتراح رئيس محكمة الاستئناف ، أما عن مكان انعقادها فهو مركز محكمة الاستئناف أو مراكز المحافظة في المحافظات التي لا توجد فيها محكمة استئناف ، إلا أن هذا لا يمنع من أن تنعقد في مكان آخر خارج المحافظة حيثما يترتب عليه رئيس محكمة الاستئناف الذي يجوز له أن يصدر بياناً بذلك بناء على اقتراح من رئيس محكمة الجنايات ، وتختص محكمة الجنايات في الفصل في دعاوى الجنايات بصورة أصلية وفي دعاوى الجرائم التي ينص عليها القانون ويجوز لها بمقتضى المادة ١٣٩ أن تفصل في قضايا الجناح والمخالفات ، إذ أشارت الفقرة (٣) منها على انه (إذا وجدت محكمة الجنايات بان الفصل في الدعاوى المحالة إليها من محكمة الجناح لعدم اختصاصها فيها ، يدخل في اختصاص محكمة الجناح فلها أن تفصل فيها أو تعيدها إلى محكمة الجناح ، كما أشارت الفقرة (ب) إلى إنها إذا وجدت بان الفصل في الدعوى المحالة عليها من قاضي التحقيق داخل في اختصاص محكمة الجناح فلها أن تفصل أو تحيل المتهم على محكمة الجناح ، ولذلك فان لمحكمة الجنايات أن تصدر أي حكم وبأية عقوبة منصوص عليها في قانون العقوبات أو أي قانون عقابي آخر فيماكانها أن تصدر عقوبة الإعدام أو السجن المؤبد

أو المؤقت أو الحبس بنوعيه الشديد والبسيط أو الغرامة وكذلك بإمكانها أن تحكم بالعقوبات التبعية أو التكميلية أو التدابير الاحترازية المنصوص عليها في القانون ، وإن تحكم بالدعوى المدنية التابعة للدعوى الجزائية بالتعويض أو الرد أو النشر .

ومن اختصاصات محكمة الجنايات أيضاً التداخل تمييزاً في الأحكام والقرارات والتدابير الصادرة من محاكم الجناح في المخالفات وفي القرارات الصادرة من قاضي التحقيق في القبض والتوقيف وإطلاق السراح بكفالة أو بدونها وخلال مدة ثلاثين يوماً تبدأ من اليوم التالي لتاريخ صدورها وتدخلها التمييزي هذا يكون أما نتيجة طعن قدم إليها في القرارات والتدابير المذكورة خلال المدة القانونية من ذوي العلاقة أو من تلقاء نفسها أو بناء على طعن من الادعاء العام أو أي ذي علاقة لكي تتحقق من صحة الأحكام والقرارات والأوامر ومدى موافقتها للقانون ، إذ أجاز لها القانون أن تجلب أية دعوى مما ذكرناها يجوز لها التدخل تمييزاً فيها أو أي محضر تحقيق في جريمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب لتدقيق صحة الأحكام والقرارات ، فضلاً عن سلطتها التمييزية المشار إليها فقد أباح لها القانون الموافقة على عرض العفو القضائي على المتهم بجناية وكذلك إسقاط حق العفو أو إبرامه بإصدار قرار وقف الإجراءات القانونية نهائياً ضد المتهم وإخلاء سبيله .

كما أن القانون منحها سلطة تأييد قرار الحجز على الأموال المنقولة وغير المنقولة للمتهم الهارب الذي يصدره قاضي التحقيق إذا تعذر أمر القبض على المتهم بارتكاب جناية أو عدم تأييد ذلك القرار ولها أيضاً أن تأذن بتمديد التوقيف مدة مناسبة إذا اقتضى الحال تمديد توقيف المتهم أكثر من ستة أشهر أو أن تقرر إطلاق سراحه بكفالة أو من دونها عدا المحكوم عليه بالإعدام .

ومن السلطات الأخرى الممنوحة لمحكمة الجنايات نقل الدعوى من اختصاص قاضي التحقيق إلى قاضي تحقيق آخر ضمن منطقتها إذا اقتضت ذلك ظروف الأمن أو كان النقل يساعد على ظهور الحقيقة ولها أيضاً للأسباب نفسها نقل الدعوى من اختصاص محكمة جناح إلى محكمة جناح أخرى ضمن منطقتها (عبد الله : ٢٥٧ : ١٩٩٠ - ٢٥٩)

#### بناء نظام إدارة المعرفة المحوسبة المقترح في قطاع القضاء

نظراً لأهمية قطاع القضاء والعملية القضائية، يعدّ وضع برنامج لإدارة المعرفة في قطاع القضاء بطريقة مدروسة قضية جوهرية، وإن الهدف من هذا البرنامج هو مساعدة القضاة في

اتخاذ قراراتهم، هذا من جهة، ومن جهةٍ أخرى، الحفاظ على القضايا وأجزائها كافة من فقدان، والضياع، والتلف، وذلك من خلال توفير كل الإمكانيات والممكنات للاحتفاظ بالقضايا وسهولة استرجاعها وإعادة خزنها، وإن خطوات بناء النظام المقترح يمكن توضيحها بالشكل الآتي:

١. دراسة الواقع الحالي.
٢. إقناع القادة والمديرين والعاملين في قطاع القضاء بأهمية هذا البرنامج .
٣. التهيئة لمستلزمات البرنامج ودراسة المتوافر فعلاً من هذه المستلزمات في الوقت الحالي.
٤. بناء نماذج البرنامج وتصميمها .
٥. إعطاء حالات عن تطبيق البرنامج للتأكد من مدى نجاحه .
٦. دراسة السبل الكفيلة بتحسينه وتعزيز النقاط الإيجابية ، وتجاوز نقاط الضعف والخلل الموجودة فيه .
٧. إصدار التشريعات والقوانين .

## الاستنتاجات والتوصيات

### أولاً. الاستنتاجات

١. أصبحت المعرفة في وقتنا الحاضر ميزة تنافسية مهمة وبالغة الحساسية ، إذ إن المنظمات اليوم أصبحت تعتمد في المنافسة على ما متوفر لديها من معرفة ، وكيف تستخدم هذا الكم من المعارف الموجودة لديها لتحويله إلى إبداع وتميز وقدرة تنافسية .
٢. على الرغم من وجود الحواسيب وخطوط الإنترنت والهواتف الخلوية في المنظمة عينة البحث ، إلا أنه لا يوجد استخدام يوازي أهمية هذه التقنيات والأساليب الحديثة .
٣. يعدّ هذا البرنامج قاعدة معرفة ، إذ يمكن للقضاة الإطلاع على القضايا والدعوى السابقة والاستفادة من قانون العقوبات وشرح قانون أصول المحاكمات الجزائية وكل ما تحتاج من معلومات تخص القضية .

### ثانياً. التوصيات

١. بما أن العقل البشري ذو قدرات غير محدودة ، وذو طبيعة تقبل التجديد لا تقف عند حد معين ، فإن على المنظمات أن تعمل على إخضاع العاملين إلى التدريب ، وكذلك السعي إلى تحفيز العاملين على إخراج كل ما لديهم من معارف ، ومساعدتهم على صقلها وتهذيبها ، ومن ثم الاستفادة منها ، إذ إنه وبهذه الإجراءات تتفجر الطاقات الإبداعية لدى الأفراد العاملين وكل ذلك يصب في مصلحة المنظمة .
٢. ضرورة اهتمام المنظمات بالتعلم المنظمي ، إذ إن ذلك له دور كبير في إكساب العاملين المعارف الجديدة والمهمة والتي بتطبيقها فإننا سنحقق ميزة تنافسية مقارنة بالمنظمات المنافسة .
٣. ضرورة استحداث المحكمة الإلكترونية وتطبيقها لما لذلك من دور كبير في تسهيل ودقة العمليات القضائية والإجراءات المتخذة وسرعة تنفيذها ، فضلاً عن استخدام البرنامج المقترح ، إذ إن ذلك سيؤدي إلى تكامل أبعاد المحكمة الإلكترونية وتطبيقاتها .



## المصادر

### أولاً. العربية

١. أبو فارة ، يوسف أحمد (٢٠٠٤) ، العلاقة بين استخدام مدخل إدارة المعرفة والأداء ، جامعة الزيتونة الأردنية الخاصة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، المؤتمر العلمي السنوي الرابع ، إدارة المعرفة في العالم العربي ، عمان ، الأردن .
٢. بهاتناغار ، سبهاش (٢٠٠٢) ، الحكومة الإلكترونية وحياسة المعلومات (www.albayan.com) .
٣. الدوري ، معتز عبدالرزاق ، الشمري ، انتظار أحمد جاسم (٢٠٠٤) ، إدارة المعرفة ودورها في تعزيز عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي ، جامعة الزيتونة الأردنية الخاصة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، المؤتمر العلمي السنوي الرابع ، إدارة المعرفة في العالم العربي ، عمان ، الأردن .
٤. السنياني ، محمد (٢٠٠١) ، المعرفة المعلوماتية والإدارة الإلكترونية ، الأهمية الاقتصادية المتزايدة لإدارة المعرفة في المنشآت الحديثة ، المؤتمر السنوي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية ، جامعة فيلادلفيا ، عمان ، الأردن .
٥. الطعامنة ، محمد (٢٠٠٤) ، الحكومة الإلكترونية : مدخل معاصر لتحديث وتطوير الإدارة العامة في الأردن ، المؤتمر العلمي الأول لقسم الإدارة العامة في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة مؤتة ، الكرك ، الأردن .
٦. عبد الله :سعيد حسب الله(١٩٩٠) (شرح قانون اصول المحاكمات الجزائية) دار الحكمة للطباعة والنشر،الموصل،العراق
٧. عبيد ، نغم حسين نعمة (٢٠٠٠) ، أثر استثمار رأس المال الفكري في الأداء المنظمي: دراسة ميدانية في عينة من شركات القطاع الصناعي المختلط ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .
٨. فتحي ، عبدالعزيز طيب (٢٠٠٤) ، دور المعلوماتية في إقامة متطلبات الإدارة الإلكترونية تصميم أنموذج مقترح لتطبيق الإدارة الإلكترونية في مصنع الألبسة الجاهزة في الموصل، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل.

٩. الكبيسي ، صلاح الدين عواد (٢٠٠٢) ، إدارة المعرفة وأثرها في الإبداع التنظيمي ، دراسة استطلاعية مقارنة لعينة من شركات القطاع الصناعي المختلط ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية .
١٠. مرزة ، يوسف (٢٠٠٢) ، الإدارة الإلكترونية ، جامعة الزيتونة الأردنية الخاصة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، المؤتمر العلمي السنوي الثاني ، عمان ، الأردن .
١١. المعاضيدي، أحمد عصام (٢٠٠٥) ، أثر أخلاقيات العمل في تعزيز إدارة المعرفة، دراسة لأراء عينة من تدريسيي جامعة الموصل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
١٢. المفرجي ، عادل حرحوش ، صالح ، أحمد علي (٢٠٠٣) ، رأس المال الفكري : طرق قياسه وأساليب المحافظة عليه ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، مصر.

#### ثانياً. الأجنبية

1. Abernathy, (1999). “Leading-Edge Learning, Tow Views”. Training and Development. 53. no3.
2. Argyris, C & Schon. D. A. (1978). “Organizational Learning a Theory of Action Perspective”. Reading M. A. Addison Wesley.
3. Craig, Lesley, More, Lhndsay, (2002). “Intangible Assets, Intellectual Capital or Property? It Does Make a Difference”. Tech Biz, the Journal of Colorado’s Innovation Economy. ([www.Klminc.com](http://www.Klminc.com)).
4. Daft, Richard, (2000), Organizational Theory and Design, 7<sup>th</sup>.ed., South Western College Publishing, U.S.A.
5. Dodgson. M. (1993). “Organizational Learning”. A Review of Somel, Teratures. Organization, Studies. 141/3.

6. Luthy, H. David Intellectual Capital and it's Measurement. College of Business, Utah State University. (www.3bus.osaka.cu.jp).
7. Malhotra (1998). "Toward a Knowledge Management Ecology for Organization White-Waters", (http://www.Brint.com.papers.ecology)
8. Marquadt, Micnelj (2002). "Building the Learning Organization. USA. Davis-Black publishing". USA . DAVIS – black publishing.
9. Nick. Bontis "National Intellectual Capital Index A United Nation Initiative For The Arab Region (http://oquifolium.biz).
10. Sabherwal-Rajiv & Fernandez, Irm a Becerra (2003). "An Empirical Study of the Effect of Knowledge Management Process at Individual Group and Organizational Levels, Decision Cihces, Vol. 34. November, USA.
11. Senge, Peter, (1994), "The fifth Discipline Field". Book, 5, Strategic and Tools for Building A Learning Organization, 2<sup>nd</sup>. ed., Dubledy. N.Y. (www.dist.marricopa.edu).
12. Volberda, H. W. & Bosch, V anden (2002). "Enewal of Incumbents, How Does E-Commerce Influence Strategic Renewal of Large Multi Unit Firm. (www.infodev.org).
13. Wiig. Karl. M, (1999). "Knowledge Management, An Emerging Discipline Rote in a Long History, Knowledge Research Institute Inc-Kmwiig@Krii.com.

14. Wikipedia (2003). "Knowledge Management". Available Under the Terms of Ghu Free Documentation License 27Sep.
15. Willcoxson, Lesley, (2002)., "Using the Learning Organization Concept for Quality Development with A University". (www.qsdg.edu.au.).
16. ArabL@wgroup.
17. www.alnabaa.org.
18. www.brandon.hall.com.
19. www.brint.com.
20. www.co.travis.tx.us.
21. www.eman.la.
22. www.qataru.com.

This document was created with Win2PDF available at <http://www.daneprairie.com>.  
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.